Public Disclosure Authorized

وثيقة معلومات المشروعات

مرحلة التقييم المسبق | تاريخ الإعداد/التحديث: 22 أبريل/نيسان 2024 | تقرير رقم: PIDA37554

Public Disclosure Authorized

معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

البلد	الرقم التعريفي للمشروع	اسم المشروع	الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وُجِد)
الضفة الغربية وقطاع غزة	P181678	تمويل إضافي - مشروع الخدمات البلدية القادرة على الصمود	P178723
اسم المشروع الأصلي	**المنطقة**	**التاريخ التقديري للتقييم المسبق**	**التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين**
مشروع الخدمات البلدية القادرة على الصمود في الضفة الغربية وقطاع غزة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	29 أبريل/نيسان 2024	29 مايو /أيار2024
مجال الممارسات (الرئيسي)	**أداة التمويل**	**المقترض/المقترضون**	**الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ**
التنمية الحضرية، والقدرة على الصمود، والأراضي	أداة تمويل المشروعات الاستثمارية	منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية)	صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية

الهدف الإنمائي للمشروع الأصلي المقترح

تدعيم قدرات البلديات على تقديم خدمات خاضعة للمساءلة ومستدامة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الهدف الإنمائي للمشروع المقترح – التمويل الإضافي

تدعيم قدرات البلديات على تقديم خدمات خاضعة للمساءلة ومستدامة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود للسكان في الضفة الغربية.

مكوّنات المشروع

المكون 6: دعم أعمال التشغيل والصيانة في حالات الطوارئ للبلديات المشاركة
المكون 1: منحة تقديم الخدمات استنادا إلى الأداء
المكون 2. تطوير السياسات القطاعية والمؤسسات
المكوّن 3. منح تنافسية للصمود في مواجهة الأخطار الطبيعية وتغير المناخ
المكون 4: دعم تنفيذ المشروع وإدارته
المكون 5: مكون الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة

بيانات تمويل المشروع (مليون دولار)

ملخص

إجمالي تكلفة لمشروع	22.00
إجمالي التمويل	22.00
منه قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية	0.00
الفجوة التمويلية	0.00

التفاصيل

التمويل من خارج مجموعة البنك الدولي	
الصناديق الاستئمانية	22.00
الصندوق الاستئماني متعدد المانحين للشراكة من أجل تطوير البنية التحتية	7.00
التمويل الخاص	15.00

تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية

كبيرة

قرارات أخرى (حسب الحاجة)

ب. المقدمة والسياق العام

السياق الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة

1. من المتوقع أن يكون لجولة الصراع الحالية في الشرق الأوسط التي اندلعت في أوائل أكتوبر/تشرين الأول 2023 آثار دائمة على الاقتصاد الفلسطيني. منذ نشوب الصراع، شهد الاقتصاد الفلسطيني واحدة من أكبر الصدمات الاقتصادية التي شهدها التاريخ الحديث. انخفض إجمالي الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية بنسبة 6.4 نقاط مئوية في عام 2023، مما قضى على التقدم الذي تحقق نحو تحسين الأحوال المعيشية منذ انحسار جائحة كورونا. وتشير التقديرات إلى أن مستويات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية عام 2023 تجاوزت نسبة 26.5% المسجلة في عام 2020، في ذروة القيود التي فُرضت إبان تفشي جائحة كورونا. وكانت آثار الصراع وخيمة جراء الأضرار التي لحقت بالأصول والممتلكات الثابتة بسبب حجمها، والخسائر في الأرواح، وانخفاض تدفقات الدخل في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية. ومنذ بداية الصراع، شهد الاقتصاد تراجعاً كبيرا في نمو إجمالي الناتج المحلي، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة. وساهمت عدة عوامل مضاعفة في هذا التراجع، بما في ذلك فقدان فرص العمل في إسرائيل، وزيادة القيود المفروضة على الحركة والعبور داخل الضفة الغربية، والانخفاض الحاد في تحويلات إيرادات المقاصة من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية. ومع تدني مستويات مساعدات المانحين على مدى 10 سنوات، أدى كل ذلك إلى تفاقم وضع المالية العامة للسلطة الفلسطينية المتردي بالفعل .

السياق القطاعي والمؤسسي

2. أدت آثار الصراع على المالية العامة إلى إحداث تأثيرات سلبية وحادة على وحدات الحكم المحلي المكلفة بتوفير الخدمات العامة الرئيسية، وخاصة وأن هذه الوحدات تعتمد على التحويلات المالية بين الأجهزة الحكومية من السلطة الفلسطينية وإيراداتها من المصادر المحلية لتقديم الخدمات العامة. وتأتي وحدات الحكم المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة في مقدمة الجهات التي تقدم الخدمات الأساسية للمواطنين. وتناط مسؤولية تقديم الخدمات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى وحدات الحكم المحلي، ويشمل ذلك 159 بلدية مسؤولة عن المدن والبلدات الموزعة جغرافياً في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتتولى هيئات الحكم المحلي مسؤولية تقديم 27 وظيفة خدمية مختلفة، تتراوح من توفير المرافق مثل توزيع الكهرباء والمياه إلى إدارة النفايات الصلبة، وخدمات الرعاية الصحية الأولية، وبناء وصيانة المدارس الابتدائية والثانوية، إلخ.
3. ويعوق الانخفاض الحاد بنسبة 22% في التحويلات بين الأجهزة الحكومية من السلطة الفلسطينية إلى وحدات الحكم المحلي، إلى جانب الانخفاض الحاد في الإيرادات المحلية، قدرة البلديات على مواصلة تقديم الخدمات الأساسية، كون انها غير قادرة على دفع النفقات التشغيلية المطلوبة لتنفيذ العمل. وأشار تقييم مالي أجري في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 لبلديات الضفة الغربية إلى انخفاض كبير بنسبة 23% في النفقات وانخفاض الإيرادات بنسبة 16%. ومن المتوقع أن تصل نسبة التراجع في الإيرادات إلى 25% بحلول مايو/أيار 2024، مما يترجم تقريباً إلى خسارة في الإيرادات قدرها 217 مليون شيكل إسرائيلي جديد (12% من إجمالي الإيرادات السنوية) بالنسبة لبلديات الضفة الغربية. ومن الضروري تقديم مساعدة مالية عاجلة لضمان استمرار تقديم الخدمات على مستوى البلديات والحفاظ على مستوى الخدمات العامة الأساسية.

4. ويستجيب التمويل الإضافي المقترح لطلب السلطة الفلسطينية مساعدة مالية دولية عاجلة لمساندة البلديات في الضفة الغربية للتصدي للأزمة الاقتصادية، والحفاظ على مستوى تقديم الخدمات الأساسية، وضمان استمرار الخدمات وتشغيل المرافق. وعلى الرغم من أن المشروع الأصلي للخدمات البلدية القادرة على الصمود قدم الدعم إلى كل من غزة والضفة الغربية، فقد تأثر تنفيذ المشروع في غزة بشكل كبير منذ بداية الصراع في أكتوبر/تشرين الأول 2023، وتوقفت جميع الأنشطة المخططة في إطار المشروع الخاص ببلديات غزة. ونظراً لحالة عدم اليقين وتعذر التنفيذ في ظل الظروف التي تواجه غزة،

من المقترح إعادة هيكلة المشروع مع التركيز على تقديم المساندة لبلديات الضفة الغربية، حيث يجري تنفيذ المشروع على نحو جيد على الرغم من الآثار المترتبة عن الصراع، لا سيما على وضع المالية العامة للبلديات. وبناء على ذلك، سيقدم التمويل الإضافي مساندة مالية عاجلة للبلديات في الضفة الغربية للحفاظ على مستوى تقديم الخدمات الأساسية. وسيمول المشروع جزءاً من نفقات التشغيل الجارية للبلديات لمواصلة تقديم الخدمات مع استثناء تمويل رواتب موظفي البلديات. كما سيسهم التمويل الإضافي في تحقيق استدامة الخدمات الأساسية من خلال تنفيذ برنامج المال مقابل العمل ويتضمن هذا البرنامج أنشطة كثيفة العمالة لدعم تشغيل وصيانة الأصول على مستوى البلديات. وبناءً عليه، سيخفف التمويل الإضافي الأعباء المالية على البلديات، وسيساهم بشكل مباشر في تحسين الاقتصاد المحلي والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية من خلال خلق فرص عمل مؤقتة في إطار البرنامج.

ج. الهدف الإنمائي المقترح

الهدف الإنمائي للمشروع الأصلي

تدعيم قدرات البلديات على تقديم خدمات خاضعة للمساءلة ومستدامة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الهدف الإنمائي الحالي للمشروع

تدعيم قدرات البلديات على تقديم خدمات خاضعة للمساءلة ومستدامة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود للسكان في الضفة الغربية.

النتائج الرئيسية

5. المستفيدون المباشرون من هذا التمويل الإضافي هم سكان الضفة الغربية، وتتمثل أوجه الاستفادة في استمرار تقديم الخدمات البلدية الأساسية. وسيقدم المشروع المساندة للبلديات من خلال تمويل جزء من نفقاتها الجارية وخلق فرص عمل مؤقتة في إطار برنامج المال مقابل العمل للقيام بأعمال التشغيل والصيانة وفق المكون الطارئ 6 الذي أضيف مؤخراً، وتتسم الأنشطة في إطار برنامج المال مقابل العمل بأنها كثيفة العمالة.

د. وصف المشروع

التغييرات المقترحة

الهدف الإنمائي للمشروع

6. سيتم تعديل الهدف الإنمائي للمشروع على النحو المبين في القسم ج، وتعكس مراجعة الهدف الإنمائي للمشروع التعديل في النطاق الجغرافي للمشروع حيث سيتم التركيز على الضفة الغربية فقط. ونظرا لشدة وحجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية، لم تعد البلديات في غزة قادرة على تقديم الخدمات الأساسية أو الاستفادة من مخصصات المنح التي يقدمها مشروع الخدمات البلدية القادرة على الصمود، ولم يعد من الممكن تنفيذ هذه المشروع على النحو المتصور أصلاً وتحقيق الهدف الإنمائي الأصلي له. وفي ضوء هذا السياق، تجري مراجعة نطاق المشروع والهدف الإنمائي له للتركيز فقط على بلديات الضفة الغربية نظراً للحاجة الماسة إلى مساندة المالية العامة للحفاظ على مستوى الخدمات الأساسية وجعل البلديات قادرة على الصمود في مواجهة الصدمات، ومن ثم دعم الهدف الرئيسي للمشروع.

المكونات والتكاليف

7. **المكوّن 1. منحة تقديم الخدمات استنادا إلى الأداء لصالح بلديات الضفة الغربية (16.01 مليون دولار).** سيستمر هذا المكون في تقديم منح للبلديات المشاركة على أساس الأداء لتمويل المشاريع الفرعية في إطار الخطط الإستراتيجية للتنمية والاستثمار. غير أن النطاق الجغرافي للأنشطة قد تغير، وسيتم التركيز فقط على بلديات الضفة الغربية للحصول على التمويل في صورة منحة في إطار هذا التمويل الإضافي. وستظل جميع الجوانب الأخرى لآلية تخصيص المنح كما هي دون تغيير، بما في ذلك استيفاء الحد الأدنى لشروط الحصول على المنح، ونوع المنح، وتقييم الأداء، واستخدام المنح، وعدد الدورات. وستجري مراجعة مستهدفات مؤشرات النتائج الأصلية كي تعكس التغيرات في نطاق المكون والإطار الزمني الممدد للتنفيذ.

8. **المكوّن 2. تطوير السياسات القطاعية والمؤسسات** (المخصص بعد التعديل: 1.95 مليون دولار). ستظل الأنشطة المنفذة في إطار المكون 2 كما هي في إطار التمويل الإضافي المقترح، مع إدخال بعض التعديلات على المكون الفرعي الخاص ببناء القدرات، وذلك للاستجابة بفعالية للظروف الحالية. ويتضمن التغيير المقترح في إطار هذا المكون أيضاً إعادة تخصيص مبلغ 0.5 مليون دولار للمكون 6 الجديد. وستجري مراجعة مستهدفات مؤشرات النتائج كي تعكس التغيرات في نطاق المكون والإطار الزمني الممدد للتنفيذ.

9. **المكوّن 3. منح تنافسية للصمود في مواجهة الأخطار الطبيعية وتغير المناخ** (المخصص بعد التعديل: 1.36 مليون دولار). وسيتم خفض نطاق النشاط الأصلي المقترح في إطار المكون الفرعي 3.1 المعني بتقييمات المخاطر الطبيعية ومخاطر تغير المناخ والذي يدعم "إعداد تقييمات للمخاطر في المناطق على المستويين الأولي والثانوي للمخاطر الطبيعية في 60 بلدية مشاركة"، وسيتم التركيز فقط على تقييمات المخاطر الثانوية لعدد مخفض من بلديات الضفة الغربية. ويتضمن التغيير المقترح في إطار هذا المكون أيضا إعادة تخصيص مبلغ محدد للمكون 6. وستجري مراجعة مستهدفات مؤشرات النتائج كي تعكس التغيرات في نطاق المكون والإطار الزمني الممدد للتنفيذ.

10. **المكوّن 4. تكلفة مساندة تنفيذ المشروع وإدارته** (المخصص بعد التعديل 3.43 مليون دولار). سيغطي هذا المكون أنشطة مساندة تنفيذ المشروع بما في ذلك تنفيذ المكون الإضافي الخاص بحالات الطوارئ، ويشمل ذلك تمويل السلع والخدمات الاستشارية لإعداد خطط التشغيل والصيانة، وأعمال الرصد والمتابعة والتقييم، وحملات التوعية والتواصل، وتكلفة الاستشارات الفنية المحلية لأعمال الإشراف الهندسي على الأنشطة في إطار المكونات 1 و3 و6، وأتعاب إدارة صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.

11. **المكوّن 5. مكوّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة** (0 دولار). سيظل هذا المكون كما هو دون تغيير في المشروع الأصلي لإتاحة الأموال للحكومة من خلال إعادة التخصيص أو التمويل الإضافي في حالة وقوع أزمة طبيعية أو من صنع الإنسان أو أزمة صحية. وسيتم إعداد دليل الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة وخطة عمل الطوارئ في إطار هذا المكون.

12. **المكون الجديد 6. دعم أعمال التشغيل والصيانة في حالات الطوارئ للبلديات المشاركة** (20.31 مليون دولار من التمويل الإضافي الجديد، و0.94 مليون دولار من إعادة توزيع مخصصات المكونين 2 و3، بإجمالي 21.25 دولار). وبناء على الدروس المستفادة من المشروع الثالث لتطوير البلديات، سيضيف التمويل الإضافي المقترح مكوناً جديداً لدعم توسيع نطاق أنشطة التشغيل والصيانة لاستعادة الخدمات البلدية الحيوية في الضفة الغربية أو الحفاظ على مستوياتها. وسيتألف المكون 6 من مكونين فرعيين اثنين: (أ) نفقات التشغيل الجارية؛ (ب) خدمات التشغيل والصيانة كثيفة العمالة للبلديات في حالات الطوارئ.

إطار النتائج

13. ستضاف مؤشرات نتائج جديدة لتحديد المنافع الناتجة عن توسيع نطاق أنشطة المشروع، وذلك من خلال إضافة المكون 6. وسيتم أيضا تعديل المستهدفات النهائية لمؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع بما يتماشى مع التعديلات المقترحة لنطاق المشروع في إطار المكونين 1 و3.

إقفال المشروع

14. سيمدد تاريخ إقفال المشروع لمدة عام 18 شهراً من 30 يونيو/حزيران 2027 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2028. وسيعوض هذا التمديد التأخيرات الناجمة عن الصراع ويتيح وقتا كافيا لإنجاز جميع مكونات المشروع.

الإطار البيئي والاجتماعي

15. لا يوجد تغيير متوقع في معايير إطار العمل البيئي والاجتماعي ذات الصلة بالمشروع. وتم تقييم أنشطة التمويل الإضافي المتعلقة بأنشطة التشغيل والصيانة والأنشطة الجديدة في إطار برنامج المال مقابل العمل وفق مكون المشروع الخاص بذلك، وتتم إضافة التحديثات في ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك خطة الالتزام البيئي والاجتماعي المحدثة وخطة مشاركة أصحاب المصلحة.

السياسات القانونية الخاصة بالعمليات

	هل تم تفعيلها؟
منشور سياسة العمليات (OP 7.50) بشأن المشاريع المقامة على مجاري المياه الدولية	لا

منشور سياسة العمليات (OP 7.60) بشأن المشاريع المقامة في مناطق متنازع عليها	لا

ملخص تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

هـ. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

16. سيعتمد التمويل الإضافي المقترح على ترتيبات التنفيذ المتبعة حاليًا وفق إطار المشروع الأصلي. لن تُجرَى تعديلات على ترتيبات التنفيذ، إذ سيتولَّى صندوق إقراض تطوير البلديات المسؤولية الكاملة عن كل مهام تنفيذ المشروع، بما في ذلك تدابير السياسات الوقائية، والترتيبات الخاصة بالجوانب المالية والتعاقدية والمتابعة والإبلاغ. كما أن أدوات الإجراءات الوقائية المطبقة حالياً على المشروع ملائمة للتمويل الإضافي المقترح أيضاً، وهي تلتزم بسياسة البنك الدولي الخاصة بتمويل المشروعات الاستثمارية (المشروعات في أوضاع الحاجة الملحة للمساعدة أو القيود على القدرات)، بما في ذلك تطبيق الإجراءات المكثفة.

مسؤولو الاتصال

البنك الدولي

حاجي حسينوف
أخصائي أول في مجال البنية التحتية

دانا محمد لؤي المبيض
أخصائية في التنمية الحضرية

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المتلقية للتمويل

منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية)

الهيئات المسؤولة عن التنفيذ

صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية
محمد الرماحي
المدير العام
mramahi@mdlf.org.ps

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بالعنوان التالي:

البنك الدولي
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
هاتف: 473-1000 (202)
الموقع الإلكتروني: http://www.worldbank.org/projects

الموافقة

رئيسا فريق العمل:	حاجي حسينوف دانا محمد لؤي المبيض

تمت الموافقة

مدير قطاع الممارسات:		
المدير والممثل المقيم للبنك الدولي بالضفة الغربية وقطاع غزة:	ستيفان إمبلاد	22 أبريل/نيسان 2024